الفصل الأول

اثارة القضية

obeikan.com

obeikan.com

إثارة القضية

سارعت الأمم المتحدة ـ بمجرد نشوب حرب فلسطين ١٩٤٨ ـ الى فرض الحظر على توريد الأسلحة والذخائر الى الدول المشتركة فى القتال ، مما جعل من الصعب على الحكومة المصرية التعامل مع الحكومات أو المؤسسات الصناعية ، بخصوص توريد السلاح اليها . وفى الوقت نفسه توقفت بريطانيا عن امداد الجيش المصرى بالسلاح طبقا لقرار الحظر ، مما حال بين مصر وبين استيراد حاجتها من الأسلحة والذخائر . ونتيجة لذلك لم يعد أمام جيش مصر ـ الذى كان فى حاجة ماسة الى السلاح ، لكى يخوض به المعركة ضد اسرائيل ، التى بلغ مخزونها الاستراتيجى من الأسلحة والذخائر درجة التشبع ـ الا أن يطرق الأبواب الخلفية ويتصل بالسماسرة والوسطاء ، وواكب ذلك محاولات أخرى نشطة لجمع الذخائر والأسلحة من صحراء مصر ، التى كانت قد دارت فيها المعارك الفاصلة بين قوات الحلفاء والمحور ، والذين تركوا وراءهم ـ بعد انتهائها ـ مخلفات القتال من أسلحة وذخائر وعتاد . وقد لجأت

الحكومة المصرية في ذلك الى رجال الحدود وعلى رأسهم الأميرلاى حسين سرى عامر للحصول على ما يمكن الحصول عليه من هذه الأسلحة والذخائر المتروكة ، بكافة الطرق الممكنة ، وخاصة من بدو الصحراء الغربية (١) . كما لجأت الى عبد الله راضى أبو رجيلة وهو مصرى مقيم فى ايطاليا ، وله اتصالات عديدة هناك ، وتعاقدت معه على امداد الجيش المصرى بالعتاد والأسلحة ولجأت أيضا الى النبيل عباس حليم لمساعدتها فى تحقيق ذلك الغرض .

ومعنى ذلك أن الجيش المصرى لم يترك طريقا للحصول على الأسلحة والذخيرة الا ولجأ اليها .

وقد دخلت مصر الحرب بحماس شديد ، وأخذ أبناء مصر يترقبون أخبارها بشغف بالغ ، ومع ذلك فقد ظلوا يجهلون تطوراتها حتى تسربت اليهم أخبار الهزيمة بالتدريج (٢) .

وطبقا للقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٢ م ، الذى أعطى لديوان المحاسبة (٣) حق مراجعة مستندات الصرف الحكومية ، طلب

---

(١) أوراق اللواء حسين سرى عامر ، قضية أسلحة الصحراء ، ص ٢٣ .

(٢) John Marlowe : Anglo Egyptian Relations, p. 330.

(٣) عندما تولى الوفد الحكم فى الفترة من ٤ فبراير ١٩٤٢ الى ٨ أكتوبر ١٩٤٤ عمل على اصدار عدة تشريعات كان من بينها انشاء ديوان للمحاسبة ليقوم بالاشراف على تحصيل ايرادات وانفاق أموال الدولة ، فى الأغراض المخصصة لها ، وكان انشاؤه استجابة لرغبة برلمانية قديمة أبداها مجلس النواب عام ١٩٤٢ .

د. عاصم الدسوقى : مصر فى الحرب العالمية الثانية .

وفى جلسة مجلس النواب يوم ١٤ يوليو ١٩٤٢ صدر مشروع قانون بانشاء ديوان المحاسبة ليختص بمراقبة ايرادات الدولة ومصروفاتها . انظر مضابط مجلس النواب ، الجلسة العادية والعشرون ، فى ١٤ يوليو ١٩٤٢ .

الديوان من وزارة الحربية ، اعداد المستندات الخاصة بشراء الأسلحة والذخائر أثناء حرب فلسطين ، ولما كانت الحرب لم تخمد نارها بعد ، فقد التمست وزارة الحربية من ديوان المحاسبة ارجاء ذلك بسبب الأحوال القائمة ، وما يقتضيه الأمر من توخى السرية بشأن البيانات العسكرية والحسابية المتصلة بقوات الجيش التى اشتركت فى هذه المعركة فاستجاب ديوان المحاسبة لهذا الطلب ، وبعد حوالى عشرة شهور ، وبالتحديد فى ١٤ يونيو ١٩٤٩ كرر ديوان المحاسبة طلبه الخاص بمستندات صرف الحملة من أجل فلسطين لمراجعتها واقرارها ، فأجيب الى طلبه (٤) .

وبعد مراجعة مستندات الصرف جاء فى تقرير ديوان المحاسبة ، الذى وضعه الأستاذ محمود محمد محمود (٥) رئيس الديوان أن ٢٥٪ من نفقات التسليح قد أنفق فعلا فى شراء الأسلحة ، أما الباقى وهو ٧٥٪ فلم ينفق من أجل هذا الغرض (٦) .

وأوضح التقرير أن هناك تلاعبا خطيرا قد حدث فى عقد صفقات الأسلحة والذخائر ، فضلا عن اختلاسات ورشاوى وحالات غش فى كثير من هذه الصفقات (٧) .

وقد طلب رئيس الديوان من وزارة الحربية الرد على ملاحظات ديوان المحاسبة ، فتباطأت الوزارة فى الرد ، ولم يأمر وزير الحربية

---

(٤) المصرى : العدد ٤٤٩٤ فى ١٩٥٠/٥/٢٩ .

(٥) نجل محمد محمود باشا الذى اشترك فى تأليف الوفد المصرى واعتقل مع سعد زغلول الى مالطة عام ١٩١٩ . وشارك فى تكوين حزب الأحرار الدستوريين ، وكلف بتشكيل الوزارة عام ١٩٢٨ كما ترأس المعارضة فى مجلس النواب .

(٦) روز اليوسف : العدد ١١٤٤ فى ١٦ مايو ١٩٥٠ تحت عنوان ٧٥٪ من نفقات التسليح تضيع فى الهواء .

(٧) الأهرام : العدد ٢٣٤٥ فى ١٦ يناير ١٩٥١ .

بالتحقيق فى الأمر ، مما أدى الى استقالة رئيس الديوان ، فقبلت استقالته فور تقديمها ، الأمر الذى أثار زوبعة فى كافة الأوساط . كما أثير كثير من التكهنات حول الأسباب ألتى أدت الى ذلك وطرأت عدة تساؤلات على الأذهان منها :

هل حالت الحكومة بين محمود محمد محمود رئيس ديوان المحاسبة ، وبين تأدية واجبه ؟ وهل حاولت الحكومة اخفاء بعض الوقائع التى وردت فى الاستجواب من تقرير ديوان المحاسبة ؟ وهل منعت المطبعة الحكومية من الاستمرار فى طبع تقرير ديوان المحاسبة الذى أراده محمود محمد محمود ؟ فاذا كان الجواب بالنفى ، فلماذا استقال رئيس الديوان ؟

لقد أوضح الأستاذ مصطفى مرعى عضو مجلس الشيوخ ذلك الغموض ، فذكر انه عندما أحس بوجود عقبات اعترضت طريق رئيس الديوان ، وتناثرت شائعات تفيد أن وراء هذه الاستقالة أسبابا خفية ، اتصل برئيس الديوان المستقيل ، وجرت بينهما مقابلة كاشفه فيها رئيس الديوان بأن السبب الذى حمله على الاستقالة ، هو أنه كشف أمورا أراد أن يضعها ضمن تقرير الديوان السنوى ، وبعد أن أعد هذا التقرير وأرسله الى المطبعة طلب منه أن يرفع بعض ما تضمنه التقرير ، من ذلك ما ذكره من أن كريم ثابت المستشار الصحفى للديوان الملكى استولى على خمسة آلاف جنيه من أموال جمعية المواساة بالاسكندرية (٨) . ومنها أيضا أن مفتشى الديوان لاحظوا أن هناك تلاعبا حدث فى اعتمادات الحرب من أجل

---

(٨) محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية ، جـ ٣ ، القاهرة ، دار المعارف ، الطبعة الأولى ، ص ٨٨ .

فلسطين ، وأن هناك سماسرة يعمل بعضهم فى الحكومة المصرية استفادوا من وراء ذلك (٩) .

ونتيجة لهذه المعلومات الخطيرة ، قدم الأستاذ مصطفى مرعى سؤالا الى الحكومة فى مجلس الشيوخ يطلب فيه ايضاح أسباب استقالة رئيس ديوان المحاسبة ، وعن حقيقة ما يذكر عن فساد الأسلحة التى تم التعاقد عليها مع بعض الموردين ، ونظرا لأن عضو مجلس الشيوخ لم يتلق اجابة شافية على سؤاله ، فقد حوله الى استجواب ليشترك فى المناقشة من يريد من أعضاء المجلس ، وقد شرح مصطفى مرعى كلا من موضوعى الأسلحة الفاسدة ومستشفى المساواة ، شرحا استغرق مدة وصلت الى ساعتين (١٠) .

ونتيجة لتأزم الموقف ، تقرر تأجيل الرد على الاستجواب وحدد لذلك يوم ٢٩ مايو ١٩٥٠ ، وقد أعرب فؤاد سراج الدين ممثل الحكومة ووزير الداخلية وقتئذ عن استعداده للرد على الاستجواب ، ولكنه أوضح أن الرد سيكون طويلا ، وازاء ذلك اقترح المجلس أن يرجىء رده بشرط ألا تنشر الصحف ما أدلى به المستجوب الا مقرونا برد الحكومة فوافق المجلس (١١) .

وفى اليوم التالى بدأت جلسة مجلس الشيوخ ، وفى البداية أوضح رئيس الجلسة أن الأستاذ مصطفى مرعى ـ صاحب الاستجواب المقدم ـ قد سافر الى الخارج للاستشفاء (١٢) ، ثم ألقى

---

(٩) الأخبار : العدد ٢٩١ فى ٢٥ مايو ١٩٥٣ تحت عنوان « شهادة مصطفى مرعى » .

(١٠) محمد حسين هيكل : المرجع السابق جـ ٣ ص ٨٩ .

(١١) المصرى : العدد ٤٤٩٥ فى ١٩٥٠/٥/٣٠ .

(١٢) المصرى : العدد ٤٤٩٦ فى ١٩٥٠/٥/٣١ .

سراج الدين بيانه ، وسط عاصفة شديدة من موجهى الأسئلة . فذكر أن أسباب استقالة رئيس ديوان المحاسبة هى لظروف عامة تتصل بعمله ، وليس لها صلة بالملاحظات التى أبداها الديوان على نفقات الحرب من أجل فلسطين ، كما أوضح أن الاستجواب فى ظاهره اتهام للحكومة على أخطاء لم تقع فى عهدها ، ان صحت ، وأن المستجوب بنى استجوابه على مجرد ظنون وتخمينات ، كما أنه حكم على النوايا والضمائر ٠

وذكر سراج الدين أنه عندما تقرر ارسال الجيش المصرى الى فلسطين وافق مجلس الوزراء فى ١٣ مايو ١٩٤٨ على الترخيص لوزارة الحربية ، فى أن تتحلل من جميع القيود المالية ، وهذا يعنى أن وجوه الانفاق التى تصرفها وزارة الحربية لا تلتزم فيها بالتقيد بالقيود المالية العادية ٠ وعلى هذا الأساس شكل وزير الحربية لجنة أسماها « لجنة احتياجات القوات المسلحة » وخولها سلطة ابرام الصفقات التى تلزم لسد حاجة الجيش من الأسلحة والذخيرة ، وأصبحت هذه اللجنة تشترى أو تستولى ـ لحساب الجيش ـ على ما تشاء ، لا يقيدها فى ذلك الا قيد الضمائر مضافا اليه أن يكون لكل صفقة مستنداتها (١٣) ٠

وانتهى المجلس من مناقشة الاستجواب بتشكيل هيئة تحقيق (١٤) واحالته الى لجنة الشئون الدستورية ، ولكن هذه اللجنة لم تتبن الموضوع بشكل جدى (١٥) ٠

---

(١٣) المصرى : العدد ٤٤٩٦ فى ٣١ مايو ١٩٥٠ ٠
(١٤) محمد حسين هيكل : المرجع السابق جـ ٣ ص ١٦٦ ٠
(١٥) الأهرام : العدد ٢٤٢٣٥ فى ٢٢ مارس ١٩٥٣ ٠

والسؤال الذى يطرح نفسه هو : لماذا غاب مصطفى مرعى صاحب الاستجواب عن هذه الجلسة الهامة بسفره الى الخارج للاستشفاء ، مع ان الفرق بين المدة التى ألقى فيها استجوابه وبين البيان الذى ألقاه ممثل الحكومة يوم واحد ، أليس ثمة شك فى أن ذلك يضع أمامنا علامة استفهام ؟

الواقع أن صاحب الاستجواب كان حقيقة محددا له السفر الى الخارج للاستشفاء بعد اليوم الذى كان مقررا فيه الرد على استجوابه ، لذلك فان المناورة التى قام بها سراج الدين فى المجلس بايهام الأعضاء بأن رده سيطول ، وموافقة رئيس المجلس على التأجيل لمدة يوم واحد ترجع الى أن الحكومة كانت تعلم بسفر صاحب الاستجواب فى اليوم التالى ، فتقرر التأجيل حتى يسافر صاحب الاستجواب والدليل على ذلك أنه مهما كان سيطول رد الحكومة ، فانه كان فى استطاعة مجلس الشيوخ سماع الرد .

والسؤال الذى يطرح نفسه هو الم يكن فى استطاعة الأستاذ مصطفى مرعى — صاحب الاستجواب — أن يؤجل سفره حتى يتم الرد على استجوابه ، فيقوم بالتعقيب عليه ، ويفند بحججه أقوال الحكومة ، ويدرأ عن الاستجواب المصير الذى انتهى اليه ؟

الواقع أن صاحب الاستجواب كان قد تلقى تهديدات من بعض رجال القصر ، حذروه فيها من غضب الملك فاروق عليه ، كما وصلته مئات من خطابات التهديد اذا لم يسحب استجوابه ، كما أن احدى السيارات كانت تتعقبه لذلك فانه آثر السلامة وسافر الى الخارج وطلب من الأستاذ ابراهيم مدكور عضو المجلس أن يتبنى استجوابه (١٦) .

---

(١٦) الأخبار : العدد ٢٩١ فى ٢٥ مايو ١٩٥٣ .

وعلى كل حال فقد فجر استجواب مصطفى مرعى القضية ·

أما عن ما قاله ممثل الحكومة من أن أسباب استقالة رئيس ديوان المحاسبة ترجع الى ظروف عامة تتصل بعمله (١٧) ، فقد كذب رئيس ديوان المحاسبة ـ المستقبل ـ ذلك القول ، وأعرب عن دهشته منه ، وأوضح أن استقالته ترجع الى ما أثير بسبب تقريره الخاص حول قصور وزارة الحربية فى مواجهة بعض المخالفات التى كشف عنها الديوان لدى مراجعة حملة فلسطين (١٨) ·

ولتحليل الاستجواب ورد الحكومة ، يتضح أن هذا الاستجواب يعد من أخطر المسائل التى عرضت على مجلس الشيوخ ، فهو استجواب خاص بالعبث بسمعة الجيش المصرى وكرامته ، بينما أفراده يقاتلون على أرض فلسطين ·

أما عن دفاع الحكومة فان فؤاد سراج الدين قد أوضح أن الاستجواب فى ظاهره اتهام للحكومة على أخطاء لم تقع فى عهدها ان صحت ، ومعنى هذا انه لم يستبعد حدوث ما ورد فى الاستجواب ، وهو بذلك ينفى مسئولية حكومته عما حدث فى عهد حكومة سابقة ·

وعلى كل حال فان دفاع فؤاد سراج الدين عن حكومة غير وفدية سابقة غريبة ، كما أن تحامله على رئيس ديوان المحاسبة يدفعنا الى أن نتساءل عن أسباب ذلك ·

---

(١٧) عن نص رد فؤاد سراج الدين انظر : محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية ، جـ ٣ ص ٩٠ وما بعدها ·

(١٨) الأهرام : العدد ٢٣٢٢٩ فى أول يونيو ١٩٥٠ تحت عنوان « رئيس ديوان المحاسبة السابق يطلب من فؤاد سراج الدين أن يشرح ظروف استقالته » ·

الواقع أن وزارة النحاس الأخيرة يناير ١٩٥٠ ـ يناير ١٩٥٢ كانت تميل الى مهادنة الملك وتقف موقف الدفاع عن القصر . وعن تصرفاته ، لظروف ، سنجملها فيما بعد ، وبما أن فؤاد سراج الدين كان يمثل الحكومة فى الرد على الاستجواب ، فان موقفه انطبع بموقف وزارته .

وقد يجرنا هذا الى معرفة رأى الحكومة التى حدث فى عهدها شراء الأسلحة والذخائر .

ذكر ابراهيم عبد الهادى (١٩) لمندوب مجلة روز اليوسف أنه لم يصل الى علمه شىء بخصوص التلاعب فى صفقات الأسلحة ، حيث لم يقدم اليه أحد من المختصين بيانات أو شبه طعون ، وانه لو كان علم بها لما تردد لحظة واحدة فى التحقيق فيها ، كما ذكر أنه يؤيد اجراءات التحقيقات حول هذه القضية .

أما عن موقف الملك فاروق من اثارة هذه القضية ، فقد ذكر الأستاذ حسن يوسف ـ رئيس الديوان الملكى بالنيابة فى ذلك الوقت ـ أنه عقب الانتهاء من مناقشة استجواب مصطفى مرعى ، ورد الحكومة عليه ، استدعاه الملك الى قصر القبة ، وأعرب له عن استيائه مما حدث موضحا أنه « مظهر من مظاهر التشنيع على رجال الحاشية » ، وأن ذلك يمسه شخصيا ، وأنه متألم جدا لما حدث ، لذلك فهو يفكر فى حل مجلس الشيوخ (٢٠) . وفعلا

---

(١٩) حدث أن اغتيل النقراشى رئيس الوزراء المصرى ، بعد اعلان مصر دخول حرب فلسطين ، فتولى ابراهيم عبد الهادى مكانه فى ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨ .

(٢٠) الأخبار : العدد ٢٩٢ ، فى ٢٦ مايو ١٩٥٣ تحت عنوان « سماع أقوال الأستاذ حسن يوسف رئيس الديوان الملكى بالنيابة » .

أصدر الملك قرارا بتعيين رئيس جديد لمجلس الشيوخ ، واسقاط عضوية تسعة عشر عضوا منهم مصطفى مرعى صاحب الاستجواب (٢١) ٠

هذا عن بيان فؤاد سراج الدين - ممثل الحكومة - والرد عليه ، وعن بيان رئيس الوزراء السابق ، وموقف الملك فاروق ٠ ويبقى أن نعرف رأى وزير الحربية عن صفقات الأسلحة ، ورده على الاتهامات التى وجهها مصطفى مرعى عضو مجلس الشيوخ فى استجوابه ٠

ولقد أعد مصطفى نصرت وزير الحربية بيانا ليلقيه ، فى أثناء مناقشة الاستجواب بمجلس الشيوخ ، ولما كان وقت الجلسة لم يتسع لالقاء هذا البيان ، فقد نشرته بعض الصحف وجاء فيه ٠

ان وزير الحربية علم بالمتناقضات بعد مدة قصيرة من توليه أمر وزارة الحربية ، وأنه تقصى الحقائق المتعلقة بصفة عامة بأوامر توريد الجيش أثناء الحرب من أجل فلسطين ، كما تحرى عن الأشخاص الذين كانت لهم علاقة بتلك التوريدات حتى استطاع تكوين رأى صحيح عن الاتهامات التى وجهت لهذه الصفقات ، وقد اتضح له أن أفرادا كثيرين وجهات متعددة أملت عليها مصالحها الخاصة اثارة الشكوك فى أعمال التوريدات ، كما أن قيام لجنة الاحتياجات الخاصة بأعمال التوريدات من جهة ، وقيام الجهات المختصة فى القوات المسلحة بتسلم وفحص ما يورد من جهة أخرى كان سببا فى حدوث بعض الاحتكاك ، واثارة منافسات أدت الى التقدم ببعض البيانات التى استند عليها ديوان المحاسبة فى مناقضاته ٠ على أنه بعد البحث والتدقيق اتضح أن التوريدات التى أثارت

---

(٢١) محمد حسين هيكل : المرجع السابق ج ٢ ص ٣٠٠ ٠

مناقضات ديوان المحاسبة لا غبار عليها لأن الحظر الذى فرضته الأمم المتحدة ، وصعوبة فتح الاعتمادات فى الخارج ، جعلت من المستحيل التعامل مباشرة مع الحكومات أو المؤسسات الصناعية . وكان لابد من التعامل مع الموردين للحصول على ما يمكن الحصول عليه من احتياجات القوات المسلحة (٢٢) . كما أوضح وزير الحربية أنه تم فحص كل ما كان يرد من سلاح وما كان يتقرر رفضه لا يدخل ثمنه ضمن استحقاقات المتعهد ، ولكن هذا الفحص لم يكن يجرى على جميع ما يرد ، بل على عينات تؤخذ منه ، وأن العينات التى أخذت وعمل عليها تجارب فى الدفعة الأولى ثبتت صلاحيتها (٢٣) .

وذكر وزير الحربية أيضا أنه بالرغم من أن القنابل التى تستعمل فى أغراض التدريب يجب أن تكون مطابقة تماما للقنابل التى تستعمل فى أغراض القتال ، فان ظروف الحرب ، وعدم التمكن من الحصول على قنابل مطابقة تماما للمواصفات والاشتراطات جعلت القوات المسلحة بين أمرين : أما الاستغناء عن التدريب ، أو قبول الكميات التى تصلح رغما من عيوبها لأغراض التمرين ، وبالتخفيض الذى تقره الوزارة (٢٤) .

ومما يؤخذ على تقرير وزير الحربية دفاعه عن الصفقة ، قبيل اجراء التحقيقات ، كما أن قوله أن هناك جهات متعددة فى الجيش أثارت الشكوك فى كل أعمال التوريدات وتلميحه الى وجود

---

(٢٢) الأهرام : العدد ٢٣٢٣٠ فى ١٩٥٠/٦/٢ ، والمصرى : العدد ٤٤٩٨ فى ١٩٥٠/٦/٢ .

(٢٣) نفسه .

(٢٤) المصرى : العدد ٤٤٩٨ فى ١٩٥٠/٦/٢ .

تنافس واحتكاك بين لجنة الاحتياجات الخاصة بتوريدات القوات المسلحة وبين الجهات العسكرية الأخرى المختصة بتسلم وفحص ما يورد لهـا ، يعنى أن وزير الحربيـة فى محاولته تبرئة لجنة الاحتياجات قام بتوريط لجان الجيش الأخرى التى كانت تتسلم هذه الصفقات ، مما أدى الى مس ضـمير وخلق ووطنية أسـلحة الجيش جميعها (٢٥) .

وعلى كل حال ، فقد أثارت بعض الصحف المصرية موضوع هذا الاستجواب ، وتزعمت مجلة روز اليوسف الحملة حول هـذا الموضوع ، فكتب احسان عبد القدوس ابتداء من ١٦ مايو ١٩٥٠ سلسلة من المقالات وجه فيها الاتهامات الصريحة الى بعض المسئولين متهما اياهم بالاثراء من وراء صفقات الأسلحة والذخائر ، كما شن حملة مثيرة على سماسرة السلاح الذين تسببوا فى الحاق الهزائم بالجيش المصرى فى الحرب من أجل فلسطين ، وتطرق الى القول بأن معظم الأسلحة والذخائر التى حصل عليها الجيش بواسطة هؤلاء كانت فاسدة ، وأن الضباط والجنود المصريين الذين حاربوا فى فلسطين لم تهزمهم جرأة العدو وحنكته ، وانما هزمتهم جرأة موردى السلاح والذخيرة الذين تعاملت معهم وزارة الدفاع (٢٦) ، وأن القنابل التى استخدمها المصريون كانت تنطلق الى الوراء فتصيب من يطلقها ، كما أوضح الأستاذ احسان أن اليهود أنفسهم كانوا يتصيدون سماسرة السلاح المصريين ، ويحاولون بيع هذه الصفقات الى الجيش المصرى ليحاربهم بها ، وأن أحد ضباط الجيش المصرى أصبح يمتلك قصرا فى كابرى للتمتع بجمال تلك الجزيرة والراحة والهدوء على حساب شهداء فلسطين ، الذين قتلهم الرصـاص المغشـوش .

---

(٢٥) روز اليوسف : العدد ١١٤٧ فى ٦ يونيو ١٩٥٠ .
(٢٦) روز اليوسف : العدد ١١٤٧ فى ٦ يونيو ١٩٥٠ .

وأن هناك تلاعبا كبيرا حدث فى أثمان الصفقات ، فالمليونير المصرى راضى أبو رجيلة كون ثروات ضخمة على حساب جثث الشهداء (٢٧) كما أن زوجة أحد الضباط – وكان يتولى مركزا دقيقا يتصل بعمليات شراء الأسلحة والذخيرة كانت تتاجر فى الأسلحة (٢٨) وتحصل على نسبة كبيرة من الأرباح (٢٩) .

وطالب احسان الحكومة بأن تكشف عن المشتركين فى هذه الجريمة وتحاكمهم بتهمة الخيانة العظمى ، لأنهم لم يتقوا الله فى مصر وضباط مصر ، وحتى تعود الثقة ويعود الاطمئنان الى ضباط الجيش وجنوده ، فيثق المصرى بسلاحه ونفسه (٣٠) .

ولما كانت نار الحرب لم تبرد بعد ، ولا جفت دماء الشهداء فوق ثرى فلسطين ، فقد جذبت هذه المقالات اهتمامات الجماهير ، وأصبح الرأى العام شديد الاهتمام بهذه القضية .

وفى الوقت الذى كانت تنتشر فيه هذه المقالات ، كان الهمس قد بدأ يدور بين عدد كبير من ضباط الجيش حول تلك الصفقات التى تبعث على الشكوك والريب (٣١) ، وبات الموقف حرجا ، ونتيجة لذلك ، ونظرا لاستمرار احسان عبد القدوس فى نشر مقالاته ، وأثر ذلك فى شحن الرأى العام ، تقدم الأستاذ فريد

---

(٢٧) نفسه .

(٣٨) روز اليوسف : العدد ١١٤٩ فى ٢٠ يونيو ١٩٥٠ تحت عنوان : « مجرمى حرب فلسطين » .

(٢٩) الأهرام : العدد ٢٣٦٠٢ فى ١٨ يونيو ١٩٥١ تحت عنوان « قضية الأسلحة الفاسدة » .

(٣٠) روز اليوسف : العدد ١١٤٧ فى ٦ يونيو ١٩٥٠ .

(٣١) الأهرام : العدد ٢٣٤٣٢ فى ٢٩ ديسمبر ١٩٥٠ .

أبو شادى ـ عضو مجلس الشيوخ ـ بهذه المقالات الى الأستاذ مصطفى نصرت ـ وزير الحربية والبحرية ـ موضحا له أنه سيقدم استجوابا الى الحكومة عن هذه الفضائح التى أشارت اليها تلك المقالات ٠

وبعد عدة لقاءات بين أبو شادى ووزيرى الحربية والداخلية والفريق حيدر ـ القائد العام للجيش ـ اتفق على أن يقوم وزير الحربية بابلاغ الأمر الى النيابة للتحقيق فيما نشره احسان عبد القدوس ، حتى تظهر الحقيقة ، وينال كل جزاءه ، اذا ثبتت هذه الجرائم (٣٢) ، فقدم وزير الحربية ـ بالاتفاق مع القائد العام للجيش ـ بلاغا الى الأستاذ محمود عزمى ـ النائب العام ـ للتحقيق مع احسان عبد القدوس فى شأن ما نشر من تهم موجهة الى الذين تولوا عقد صفقات الأسلحة والذخيرة (٣٣) ٠

واستدعى النائب العام الصحفى احسان عبد القدوس ، وبدأ فى التحقيق معه يوم ١١ يوليو ١٩٥٠ واستمر التحقيق ثلاثة أيام متتالية ، بواقع خمس ساعات فى اليوم ، أدلى أثناءها باقواله ، وأبرز المستندات التى تؤكد صحتها منها صورة عقد مبرم بين زوجة أحد الضباط ، وتاجر الأسلحة عبد الصمد محمد عبد الصمد ، وصورة العقد المبرم بين وزارة الحربية ، وشركة أورليكن التى يمثلها النبيل عباس حليم ٠ وعقب التحقيق مع احسان عبد القدوس ، انتقلت القضية برمتها الى النائب العام ، والى اللجنة الوزارية التى ألفها وزير الحربية (٣٤) ٠

---

(٣٢) نفسه ٠

(٣٣) الأهرام : العدد ٢٣٤٥٠ فى ١٦ يناير ١٩٥١ ٠

(٣٤) روز اليوسف : العدد ١١٥١ فى ٤ يوليو ١٩٥٠ تحت عنوان : « حول صفقات الأسلحة » ٠

وبدأ التحقيق فى القضـــية فى يوليو ١٩٥٠ ، فاســتدعى الضابط الذى قال عنه احسان أن زوجته تعاقدت مع تاجر الأسلحة عبد الصمد ، ووجه بالعقد المبرم بين زوجته وتاجر الأسلحة . فلم يســتطع انكاره ، وكان هــذا الاعتراف بمثابة الخطوة الأولى فى التحقيقات ، وعلى ذلك أمر النائب العام باعتقال هذا الضابط ، وهو البكباشى جورج سمعد ، ووضعه رهن التحقيق ، فكان أول المعتقلين من الضباط ، كما أمر باعتقال زوجته مرجريت ابراهيم صليب . ثم تتابع اعتقال عدد آخر من المتهمين ، كما أمر النائب العام بتفتيش عدد من منازل ومكاتب المتهمين ، الذين لهم صلات بعمليات توريد الأسلحة (٣٥) . ولما كان التاجر عبد اللطيف أبو رجيلة ضمن قائمة من تحوم حولهم الشبهة ، فقد رأت النيابة اعتقاله ، ونظرا لوجوده بايطاليا فى ذلك الوقت ، فقد طلبت النيابة من الحكومة الايطالية اعتقاله وترحيله الى مصر . ولكن الســلطات الايطاليــة اعتذرت عن ذلك ، وطلبت الاطــلاع على التهم المنســوبة اليــه أولا (٣٦) ، وعندمــا علــم أبو رجيلة بذلك أسرع فى العودة الى مصر ، وأعلن أنه يضع نفسه رهن التحقيق (٣٧) .

وبدأت تحقيقات النيابة تدور حول معرفة ، هل هناك أسلحة وذخائر اشــتريت عن طريق لجنة الاحتياجات ، وهى غير صالحة للاستعمال أو مغالى فى ثمنها ، أو اشتريت بأثمان وهمية ، وهل

---

(٣٥) الأهرام : العدد ٢٣٤٣٢ فى ٢٩ ديسمبر ١٩٥٠ .

(٣٦) الأهرام : فى ١٧ ينــاير ١٩٥١ ، تحت عنوان : « قضــية الأسلحة والذخائر » .

(٣٧) روز اليوسف : العدد ١١٤٩ فى ٢٠ يونيو ١٩٥٠ تحت عنــوان : « عبد اللطيف أبو رجيلة يطالب بالتحقيق معه ، ويقول : ان تضحياته تستحق تقدير الوطن » .

هناك من تمكن من الاثراء من وراء هذه الصفقات ؟ كما عهد النائب العام الى بعض المتخصصين والخبراء بالقيـــام بتجربة أعداد من الأسلحة والذخائر ، واثبات صلاحيتها من عدمه (٣٨) ، وقد ثبت من هذه التجارب صلاحية عدد من دانات المدافع ، وعدم صلاحية عدد آخر ٠

وقد يجرنا الحديث الى التساؤل عن الطريقة التى حصل بهـا احسان عبد القدوس على ما كتبه بشأن صفقات الأسلحة ؟

الواقع أن بعض ضباط الجيش ، وبعض المتنافسين على توريد الأســـلحة هم الذين اتصـــلوا باحســـان عبد القدوس للتشهير بمنافسيهم ، ويتضح ذلك من محاضر التحقيق ، حيث أن الأستاذ احسان استشهد باثنين من ضباط الجيش هما البكباشى حســين محفوظ ندا ، والصاغ مصطفى لطفى ، على أن المدافع ١٠٥ مم التى وردت للجيش بواسطة شخصية كبيرة غير صالحة للعمليات ، وأن خطرها شديد على الذين يطلقونها ٠ كما انه قدم صورة فوتوغرافية لهذه المدافع مما يؤكد القول بأن الطريقة التى حصل بها احسان على هذه المعلومات كانت من بعض ضباط الجيش ٠

أما عن التنافس بين المتعاقدين والشركات ، فقد تبين أن الدكتور الشـاذلى الأستاذ بكلية الهندسة ، الذى لم توافق لجنة الاحتياجات على عرضـــه ، وفضلت عليه شركة أورليكون ، قام

---

(٣٨) الأهرام : العدد ٢٣٤٣٢ فى ٢٩ ديسمبر ١٩٥٠ تحت عنوان « تجربة الأسلحة والذخائر » ٠

(٣٩) الأهرام : العدد ٢٣٤٩٠ فى ٢٥ فبراير ١٩٥١ تحت عنوان : « قضية الأسلحة » ٠

بالاتصال باحسان عبد القدوس وأبلغه ببعض البيانات التى تشهر بالشركة التى وقع عليها اختيار لجنة الاحتياجات ·

وعلى كل حال ، فقد قامت سلطات التحقيق بتقسيم القضية الى قسمين :

القسم الأول : خاص بالمتهمين فى قضية التعاقد على شراء أسلحة وذخائر من الخارج ، **والقسم الآخر :** خاص بقضية التلاعب فى شراء الأسلحة والذخائر من الصحراء الغربية ·

obeikan.com